يصبح مهندسو طيران اسرائيليون سائقي سيارات عمومية في نيويورك (**معاريف** ، ١٩٨٧/١/٤).

اما المعارضون، فيرون ان المبالغ المطلوبة لاكمال المشروع ستأتي على حساب مشاريع اخرى، حيث اكد بعض القادة العسكريين بأن استمرار مشروع لافي سيكون على حساب تسليح سلاح الجو وعلى حساب مشاريع ضرورية له. لذا، ينبغي التنازل عن لافي من اجل مستقبل سلاح الجو. ويضيف هؤلاء انه اذا حدث وقررت الحكومة ان هذا المشروع «قومي»، فينبغي تمويله من ميزانية الدولة، وليس من ميزانية الامن (**هآرتس** ، ١٩٨٧/١/١٢).

وقال مصدر عسكري رفيع المستوى ان ايجاد مصادر تمويل من ميزانية الدولة او من المساعدات الخارجية هو شرط لاستمرار مشروع لافي. واضاف المصدر انه اذا كان المبلغ المطلوب هو ٥٥٠ مليون دولار سنوياً؛ فهذا وفقاً لاية اسعار؟ اسعار العام ١٩٨٤ ام اسعار ١٩٨٦ ؟ فاذا كان وفقاً لاسعار ١٩٨٦، فان هذا المبلغ لا يكفي لاستمرار انتاج لافي، لأن تكلفة الانتاج ارتفعت بشكل كبير. فأجر ساعة العمل في الصناعات الجوية ارتفع من ٢٢ دولاراً الى ٣٧ دولاراً (**معاريف** ، ١٩٨٧/١/٧).

فروق في التقديرات

على ضوء الفروقات الكبيرة في تقديرات وزارة الدفاع الاسرائيلية ووزارة الدفاع الاميركية، كلف مراقب الحكومة الاميركية باعداد تقرير حول تكلفة لافي، استغرق اعداده عشرة شهور. وفي التقرير، اكد المراقب وجود فروق كبيرة بين التقديرات الاميركية والاسرائيلية. ففي حين قدرت البنتاغون ان كل طائرة لافي ستكلف مبلغ ٢٢ مليون دولار، قدرت اسرائيل ان كل طائرة ستكلف ١٥,٥ مليون دولار. اما تقرير المراقب، فيشير الى ان التكلفة ستتراوح بين ١٧ ـ ١٨ مليون دولار، هذا اذا انتجت الصناعات الجوية الاسرائيلية ٣٠٠ طائرة حتى العام ٢٠٠٢. اما اذا قل هذا العدد، فان التكلفة ستكون اكبر (**عل همشمار** ، ١٩٨٧/٢/٢٢).

وهناك بعض النقاط الاخرى المختلف حولها بين الاميركيين والاسرائيليين. فوزارة الدفاع الاميركية تعتقد بأن ساعة العمل ستكلف ٤٧ دولاراً بينما تعتقد وزارة الدفاع الاسرائيلية بأنها ستكلف ٢٦ دولاراً. اما التقرير، فيشير الى ان الساعة ستكلف ٣٢ دولاراً (**هآرتس** ، ١٩٨٧/٢/٢٣). كما يشير التقرير الى انه سيكون على اسرائيل ان تستثمر مليار دولار سنوياً حتى العام ٢٠٠٠. وفي سنوات معينة، التي تعتبر ذورة المشروع، سترغم على تخصيص مبلغ لا يقل عن ١,٤ مليار دولار سنوياً (**المصدر نفسه**).

وسئل وزير الدفاع الاميركي، كاسبر واينبرغر، عن مدى صحة استنتاجات المراقب الاميركي، فأجاب: «لا تقبل تقديرات المراقب لهذا الموضوع» (**معاريف** ، ١٩٨٧/٢/٢٠).

وقال اعضاء الكونغرس الاميركي الذين يؤيدون مشروع لافي ان القرير الذي اعد بناء على طلب وزارة الدفاع الاميركية يثبت ان الارقام التي تحدث عنها زاكهايم بشأن تكلفة الطائرة هي ارقام مبالغ فيها (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر اسرائيلية ان هناك اهمية كبرى للتقرير. اذ اشترط بعض مؤيدي اسرائيل في الكونغرس الاميركي مواصلة تأييدهم لمشروع لافي، اذا كانت حسابات المراقب قريبة من حسابات اسرائيل اكثر من قربها الى حسابات البنتاغون (**دافار** ، ١٩٨٧/١/٧).

«ورطة لافي كورطة لبنان»

يرى بعض الصحافيين والمعلقين ان طائرة لافي هي ضرورة اقتصادية وامنية لاسرائيل، بينما يعتبر آخرون انها ستضعف الامن والاقتصاد الاسرائيليين معاً، حيث ذكر ان المبالغ التي ستخصص لمشروع لافي سنوياً كبيرة للغاية، وان تخصيص ٥٥ ـ ٧٧ بالمئة من مجمل المساعدات الاميركية المقدمة الى اسرائيل لمدة تزيد على عشرة اعوام لتنفيذ مشروع واحد، سيؤدي الى مساس كبير بالجيش الاسرائيلي وتسليحه وتدريباته. كما ان قرار وزير الدفاع، اسحق رابين، تخصيص مبلغ ٥٥٠ مليون دولار سنوياً ليس واقعياً، لأن الصناعات الجوية لا تستطيع الانتهاء من انتاج الطائرة في الوقت المحدد بهذا المبلغ، والحل الوحيد لهذه المشكلة هو زيادة المبلغ (رؤوبين فدهتسور ، **هآرتس** ، ١٩٨٧/١/٤).